



بيان صحفي

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 19 تموز/يوليه 2007، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش
(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف)

9 تموز/يوليه 2007

UNCTAD/PRESS/IN/2007/035

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2007:

حقائق وأرقام مختارة بشأن المعرفة، والتعلم
التكنولوجي والابتكار لأغراض التنمية

ما هو وضع أقل البلدان نمواً في مجال العلم والتكنولوجيا

- لا يوجد في أقل البلدان نمواً إلا 94.3 باحثاً علمياً لكل مليون نسمة، مقابل 313 في البلدان النامية الأخرى، و3 728 في البلدان الغنية (البلدان مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).
- نسبة الالتحاق بمعاهد المستوى الجامعي (أي الالتحاق بمدارس المستوى الثالث كنسبة من الفئة العمرية المؤهلة لدخولها) بلغت 3.5 في المائة فقط في أقل البلدان نمواً، مقابل 23 في المائة في البلدان النامية الأخرى، و69 في المائة في البلدان الغنية.
- حكومات أقل البلدان نمواً لا تخصص إلا 0.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والاستحداث، مقابل 0.8 في المائة في البلدان النامية الأخرى، و2.4 في المائة في البلدان الغنية.

التدفقات الدولية للتكنولوجيا من خلال التجارة والاستثمار

- مقابل كل آلة أو عدة للفرد الواحد من السكان تستوردها أقل البلدان نمواً، تستورد البلدان النامية الأخرى 12 آلة أو عدة: ففي الفترة 2000-2005 استوردت أقل البلدان نمواً ما قيمته 18 دولاراً للفرد الواحد من السلع الإنتاجية مقابل نحو 207 دولارات في البلدان النامية الأخرى.
- شكلت السلع الإنتاجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 20 في المائة فقط من إجمالي السلع الإنتاجية التي استوردتها أقل البلدان نمواً، بينما سجلت هذه النسبة في البلدان النامية الأخرى رقماً أكبر من ذلك كثيراً حيث شكلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نصف إجمالي واردات البلدان النامية الأخرى من السلع الإنتاجية.
- تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في الفترة 2000-2005 ثلاثة أمثالها في السنوات العشر السابقة لتلك الفترة، لكنها رغم ذلك لم تشكل إلا 1 في المائة من التدفقات العالمية الواردة في الفترة 2000-2005، و0.7 في المائة من المخزون العالمي منها في عام 2005. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً تتركز تركزاً جغرافياً بالغاً، فأربعة فقط من أقل البلدان نمواً، هي - أنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية والسودان - تلقت أكثر من نصف (56 في المائة) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى أقل البلدان نمواً الخمسين جميعها في الفترة 2000-2005.
- نتيجة للصناعة التحويلية التي يحركها الاستثمار الأجنبي المباشر، تشكل الملابس أكثر من 70 في المائة من إجمالي صادرات بنغلاديش وكمبوديا ومدغشقر وهايتي.
- ارتفع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا في الفترة 2000-2005 إلى أربعة أمثال ما كان عليه في التسعينات، فزاد متوسطه السنوي من 1.7 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار. وتعزى الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسن المعاملة الإيجابية من قبل حكومات أقل البلدان نمواً في أفريقيا للمستثمرين الأجانب، كما تعزى إلى السباق العالمي على مصادر جديدة للموارد الطبيعية.
- زادت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في إطار التبادل بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، بلغت التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى صناعة الملابس في كمبوديا 40 في المائة في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الصناعة في الفترة 2000-2005.

دور حقوق الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً

- قيمة واردات أقل البلدان نمواً من التكنولوجيا عن طريق الخطط، والمشاريع، والتصاميم والمخططات الصناعية، وليس عن طريق السلع الإنتاجية المادية (أي الترخيص) بلغت 0.07 دولار للفرد الواحد في الفترة 2000-2005، بينما زادت في البلدان النامية الأخرى فبلغت ذلك مضروباً بـ 90 (6.36 دولار للفرد الواحد). ومنذ أواخر التسعينات ركزت هذه الواردات إلى أقل البلدان نمواً.
- قدمت أقل البلدان نمواً 121 طلب تسجيل علامة تجارية سنوياً في الفترة 2000-2004، بينما قدمت البلدان النامية الأخرى 171 ألف طلب من هذا النوع في السنة في أثناء الفترة ذاتها. وفي الفترة ذاتها، قدمت البلدان الغنية أكثر من مليون طلب في السنة.
- في الفترة 2000-2004، بلغ عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية في أقل البلدان نمواً المقدمة من غير المقيمين في تلك البلدان أكثر من عشرة أضعاف عدد الطلبات المقدمة من المقيمين في تلك البلدان.

أثر هجرة الأدمغة في أقل البلدان نمواً

- فقدت خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً، هي - هايتي، والرأس الأخضر، وساموا - ، وغامبيا، والصومال، أكثر من نصف خريجي الجامعات المهنيين لديها في السنوات الأخيرة بسبب انتقالهم إلى بلدان صناعية بحثاً عن ظروف عمل ومعيشة أفضل.
- قيمة الحوالات التي تلقتها أقل البلدان نمواً الآسيوية تجاوزت ما تلقتته من المساعدة الإنمائية الرسمية في سنة 2005: فبلغت قيمة الحوالات 7 مليارات دولار مقابل 3 مليارات دولار من تلك المساعدة. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً مجتمعة، بلغت قيمة الحوالات التي تلقتها نحو ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت 18 مليار دولار في تلك السنة.

اهتمام المانحين ببناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً

- طوال فترة السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم يخصص إلا 3.9 في المائة من قروض البنك الدولي إلى مشاريع العلم والتكنولوجيا. وكانت البلدان كثيرة السكان والمتوسطة الدخل (جمهورية كوريا، والهند، وإندونيسيا، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك) المقترض الأكبر لمشاريع العلم والتكنولوجيا غير الزراعية. أما أقل البلدان نمواً، خلاف بنغلاديش، فقد استبعدت فعلاً.
- تشكل المعونة المخصصة للعلم والتكنولوجيا والابتكار أولوية متدنية لدى المانحين. فالإنفاق السنوي لتطوير مهارات متقدمة ومحددة وللبحوث في الفترة

- لم يخصص المانحون إلا 22 مليون دولار في السنة للبحوث الزراعية في أقل البلدان نمواً في الفترة 2003-2005. وهذا المبلغ لا يشكل إلا 0.03 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي.
- الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في مجال الاستثمار في البحوث الزراعية، إذا قيست بنسبة كثافة البحوث الزراعية، أي نسبة البحوث الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، تقدر بنسبة 0.47 في المائة مقابل 1.7 في المائة في البلدان النامية الأخرى. غير أن هذه الكثافة كانت عند مستوى واحد في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية الأخرى حتى سنة 1991، التي شهدت هبوط ذلك المستوى إلى أقل من النصف في أقل البلدان نمواً.